وفي السنوات التالية ، « وسعت الدولة استيلاءها على اراضي المنطقة المغلقة » (المصدر نفسه) ، الا أن الزيادة السنوية كانت قد اخذت تتضاءل ، كلما نفدت امكانيات هذه الطريقة ، في سيطرة الدولة الاسرائيلية على الاراضي العربية ٠

ولذلك فقد وضعت وزارة الزراعة «خطة لتوطين البدو في مدينتي اللد والرملة عام عام ١٩٥٨ لاقتلاعهم من ارض النقب تماما والاستيلاء على جميع اراضيهم» (هآرتس، ١٩٧٨/٥/٥) ، بحجة ان البدو « غير مؤهلين للعيش من الزراعة البعل وتربية المواشي فقط ، بسبب القحط الذي يشكل ظاهرة طبيعية بشكل مستمر » (المصدر نفسه) الا ان البدو رفضوا هذه الخطة رفضا باتا ، وقاوموها بكل الاشكال المتاحة لديهم ، وفي الاستفتاء الذي اجرته السلطات على هذه الخطة بين بدو النقب، اتضح ان « اقل من ١٪فقط كانوا على استعداد لاستبدال الصحراء القاحلة بالاسمنت والمدن » (المصدر نفسه) ٠

ومع موت هذه الخطة ، عمدت السلطات الى خلق مشروع جديد يتلخص في « تركيز البدو في ١٢ مدينة او قرية ، بحيث تحصل كل عائلة على ما يقاربنصف دونم من الارض فقط ، فتترك الزراعة ، وتصفي مع الوقت مواشيها السغبة للكلأ » (المصدر نفسه) ، الا ان هذا المشروع كان قد فشل هو الآخر ايضا ، بينما كانت عمليات مصادرة الاراضي لا تزال مستمرة في التصاعد ، شاملة مئات الالاف من الدونمات وفقا « لقوانين التطوير » ، كان من بينها « ٤٥ الف دونم من اراضي عشيرة ابو ربيعة فقط لاقامة مدينة عراد ٠٠ وفي الواقع فان كل مدن التطوير والقرى الزراعية اليهودية والكيبوتسات التي اقيمت في النقب بعد قيام الدولة كانت قد اقيمت على اراض مصادرة » (المصدر نفسه) ٠

وهكذا بدأ البدو يدركون في اواسط سنوات الستين ، ما الذي يحل بارضهم خارج المنطقة المغلقة ، مما جعلهم « يقفون في وجه هذه الاجراءات الهادفة الى سلبهم ارضهم » (دافار ، ١٩٧٨/٣/٢٩) مما دعا السلطات الى البدء « بعملية تسوية اراضي النقب نظرا لدعاوى الارض التي اقامها البدو ، الا ان عملية التسوية هذه استمرت ببطء » (المصدر نفسه) ٠

وفي بداية عام ١٩٧٦ ، عرضت لجنة وزارية اقتراحا لتسوية مشكلة الاراضي التي تملكها عشائر البدو التي كانت اصلا في المنطقة المغلقة ٠ ووفقا لهذا الاقتراح فان « البدوي الذي يثبت ملكيته على الارض فان ٥٠٪ منها تصادر ، وعلى ٣٠٪ منها يأخذ تعويضات مالية وفقا لتقدير الثمن الحكومي ، بينما يبقى ٢٠٪ منها في يده ٠٠ وقد اوصت لجنة الاقتصاد التابعة للكنيست باعتماد اقتراح اللجنة الوزارية هذا ، الا ان البدو رفضوه » (هآرتس ، ١٩٧٨/٥/٥) ٠ اما بالنسبة للبدو الذين كانوا قد هجروا من ارضهم الى المنطقة المغلقة عام ١٩٥١ ، ففي رأي الحكومة الاسرائيلية بان « ليس لهم اي حق قانوني في الارض التي يفلحونها داخل المنطقة المغلقة ، ومن المؤكد ان ليس لهم اي حق ايضا على الاراضي التي هجروا منها ، والتي تبلغ مساحتها ٥ر١ مليون دونم » ٠ (دافار ، ١٩٧٨/٣/٢٩) ٠ أما بالنسبة للمساكن التي كان البدو قد اقاموها في هذه المنطقة ، فقد اصدرت المحاكم ابان حكومة المعراخ السابقة « حوالي ٣٠٠٠ قرار بالهدم لابنية غير قانونية وفقا لطلب وزارة الداخلية الا انها نادرا ما كانت تنفذ ٠٠ وقد شرعوا في تنفيذ هذه القرارات في الآونة الاخيرة فقط » (دافار ، ١٩٧٨/٦/٢) ٠ ففي السنتين الاخيرتين ، ومنذ اعتلاء حكومة الليكود سدة الحكم في اسرائيل ، « نشأ وضع جديد في المنطقة»٠